



# الفصل السياسي عَشْر

## المخاوف بشأن حقوق الملكية الفكرية ..

### قراصنة في ثياب رجال الشرطة؟<sup>(1)</sup>

لنبدأ بسؤال سريع: ما البلد الذي يسرق فيه القراصنة أكبر قدر من المال من الشركات الأمريكية؟ قطعاً سوف تجد الإجابة المثيرة فيما بعد في ثانيا هذا القسم. لكن، على كل حال، كن مطمئناً، ليس هو الصين!

لقد ركز السياسيون الأمريكيون ورجال الإعلام خلال العقد الأخير على ثلاثة أسباب للحط من قدر الصين وتشويه سمعتها، تتلخص في: انتهاك الحكومة الصينية لحقوق الإنسان، نشاط الصين في نشر الأسلحة النووية والاستخفاف الذي يسود العالم كله تقريباً فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي تنتهك كثيراً من قبل الأفراد والمنظمات على حد سواء في الصين. ومن وجهة نظر المديرين الأمريكيين، يعد العامل الأخير (في شكل مخاوف من القرصنة، التزوير والتقليد وسرقة التقنية) السبب الجوهرى لدوافعهم الثانوية لممارسة النشاط التجاري في الصين.

نرى أنه من الأهمية بمكان أن نفهم أولاً التبرير الأساس لحق امتلاك الأفكار قبل الخوض في مناقشة دوامة الجدل الدائر حول الصين وحقوق الملكية الفكرية، فنقول: حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خيالية ابتكرت من أجل تشجيع الإبداع والابتكار من خلال حماية عمل المؤلفين والمكتشفين، وفي الوقت نفسه تعزيز نشر الأفكار والمعلومات وإذكاء روح المنافسة. وعبر السنوات،

تأرجح الأمر بين تفضيل نشر الأفكار والمعلومات والمنافسة وبين التشديد على الحماية والحظر والإقصاء.

في الحقيقة، مرت الولايات الأمريكية المتحدة خلال القرن الأخير بمراحل مختلفة، أولت فيها حقوق الملكية الفكرية أهمية قصوى (آثرت الحظر والحماية) وسادت خلالها مناهضة الرأسمالية الاحتكارية (آثرت نشر الأفكار والمعلومات وإذكاء روح المنافسة).

أما القرن الحادي والعشرين، فقد بدأ بميل شديد تجاه حماية حقوق الملكية الفكرية - حاولت منظمة التجارة العالمية تعزيز الحماية والحظر عبر الاتفاقية التي عرفت اختصاراً بـ (TRIPS) (اتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية) التي تمثل جزءاً من الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات).

#### حزمة غريبة تستبعد النسخ المقلدة

بيجينق - إن الجانب المضحك في شراء نسخ الأقراص الرقمية والأقراص المضغوطة المقلدة، هو الذي يمثل تلك الحزمة. فمثلاً، تعج المحال التجارية بمجموعات موسيقية أو أدبية مختارة تنتهك حقوق الملكية الفكرية لعدة شركات أمريكية في وقت واحد. فتم تقليد أقراص غنائية لأشهر المحال الأمريكية اشتملت على أعمال مغنيون من خارج الولايات الأمريكية المتحدة مثل ريتشارد ماركس (Rich-ard Marx) وقريظوري هينس (Gregory Hines). كما ظهرت أقراص مقلدة أيضاً تشتمل على أعمال غنائية عن أعياد الميلاد وحكاية التايتانك. وكان ثمة عذر في هذا لاستخدام أغلفة تظهر في لحية ليوناردو ديكابريو (Leonardo Dicaprio) ومؤخر عنق كيت ونسلت (Kate Winslet).

هناك أيضاً أقراص رقمية مقلدة لأفلام لمشاهير الممثلين مثل فيلم (Wonder Boys) تشتمل على حاشية باللغة الإنجليزية تعود لقريدي تريب (Grady Tripp) معلم مايكل دوجلاس (Michael Douglas). بالإضافة لغطاء قرص رقمي تظهر فيه ملامح النجم السينمائي هاريسون فورد (Harrison Ford) أخذت من فيلمه (Six days...) غير أنه لا يحتوي على الفيلم من الداخل.

مع ذلك تظل «المحاولة» الكلمة التي تمثل المفتاح في الجملة السابقة. ففي التاسع من نوفمبر عام 2001م، أي اليوم السابق لليوم الذي تم فيه انضمام الصين رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، طرحت شركة مايكروسوفت برنامج (Windows Xp) في الأسواق بسعر رسمي قدره (180) دولاراً أمريكياً. وفي تلك الأثناء، كانت النسخ المقلدة تباع في شوارع شانغهاي بنحو دولارين أمريكيين فقط. واستمر الحال هكذا عدة أسابيع. لكن بيل قيتس (Bill Gates) لم ينظر للأمر على أنه قرصنة تستهدف شركته بشكل خاص - تشير التقديرات إلى أن (95%) من كل البرامج المستخدمة في الصين تعرضت للقرصنة. بالطبع، كاد بيل قيتس (Bill Gates) يطير فرحاً في أثناء زيارته مؤخراً إلى شانغهاي عندما وعده عمدتها باتخاذ إجراءات صارمة ضد القرصنة - من خلال إصدار أمره إلى جميع فريق عمله بعدم استخدام البرامج المقلدة واعتماد البرامج الأصلية فقط!

لم يكن الأمر يقتصر فقط على قرصنة برامج الحاسوب فحسب، بل طالت القرصنة كل شيء تقريباً. إذ اشتركت شركة (Procter & Gamble) من تقليد (40%) من مختلف إنتاجها من أنواع الشامبو التي تباع في الصين. كما قدرت شركة هوندا أن (60%) من دراجات هوندا البخارية التي تباع في الصين، ليست هوندا. وعليه، تقدر الخسارة التي تتكبدها الشركات بسبب القرصنة بمبالغ طائلة - إذ قدرت أعلى خسارة حدثت حتى الآن بـ (16) بليون دولار أمريكي سنوياً. صحيح.. ربما كانت تلك الحكاية النادرة التي وردت في الإطار مضحكة، لكن (16) بليون دولار أمريكي تعد مبلغاً عجباً في هذا السياق.

ثمة نظريات عديدة تشرح غرابة تلك الحزمة. ربما كان أحد أسباب الخطأ في التهجئة، أن المزورين يستخدمون المساحة الضوئية للحاسوب لتحويل الصور والكلمات من مادة شرعية قانونية وإظهارها على شاشة الحاسوب للتلاعب بها. فالمساحات الضوئية معروفة بأخطائها في التعرف على الحروف.

أما فيما يتعلق بتشويه الأغاني، ربما كانت أكثر الإجابات حساسية هي تلك التي جاءت من أحد أصحاب المحال في بيجينغ، الذي كشف عن كنيته فقط ( السيد لي - Li): ”أحياناً تقدم الشركة الحقيقية على إصدار نسخة صينية للمنتج المعني مع ترجمة للأغنية باللغة الصينية... وربما حاول المزورون والمهربون ترجمة النص الصيني وتحويله مرة أخرى للغة الإنجليزية، وهو أمر صعب جداً، بل في غاية الصعوبة؛ لأن كل حرف من حروف اللغة الصينية يشكل فكرة قائمة بذاتها.

هذا النص مقتبس من موضوع لـ (ستيف) فرييس (Steve Friess) بعنوان: ”تشكل القرصنة تهديداً حقيقياً للاقتصاد الصيني“ نشر في (USA Today)، عدد 28 من يونيو عام 2001م، ص 6.

من المؤكد أن ثمة كميات هائلة من برامج الحاسوب المقلدة والأقراص المضغوطة المغشوشة والماركات التجارية المقرصنة التي تعج بها أرفف المحال التجارية في الصين، ولفهم السبب الحقيقي، يحتاج الإنسان فقط إلى إلقاء نظرة خاطفة على التاريخ لإدراك الدافع لهذا كله. ومن المؤكد أيضاً أن معظم القراء سوف يدهشون عندما يدركون أن الولايات الأمريكية المتحدة نفسها، كانت ذات يوم تمارس القرصنة على أوروبا وبريطانيا. ومع تطورها الاقتصادي والاجتماعي والتقني، بدأت ظاهرة القرصنة التي كانت تمارسها ضد البلدان الأخرى تقل شيئاً فشيئاً إلى أن اختفت في النهاية. ومثلما سوف يتضح لاحقاً في هذا الفصل، شهدت بلدان أخرى متطورة أو نامية كالولايات الأمريكية المتحدة، اليابان وتايوان، تجربة تطور حقوق الملكية الفكرية نفسها، وعاشت التجربة ذاتها التي تعيشها الصين اليوم.

مع تطور الصين اقتصادياً واجتماعياً، سوف تقل ظاهرة انتهاك حقوق الملكية الفكرية كثيراً، مثلما حدث في غيرها من قبل. ومع ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج القومي، سوف يزداد عدد الأفراد الذين يستطيعون دفع أسعار معقولة لشراء الكتب، الأقراص الموسيقية المضغوطة، الأقراص الرقمية وما شابهها. فمع بداية الشركات الصينية لتطوير تقنيات جديدة، لا بد لها من البحث عن حماية لكي تكون مربحة وتتمكن من النمو. وفي النهاية، سوف يحدد معدل التطور الاقتصادي إلى حد كبير، إن كان معظم الشركات الصينية والسواد الأعظم من المواطنين الصينيين، سوف يلتزمون بقوانين حقوق الملكية الفكرية التي حددتها منظمة التجارة العالمية، علماً بأنه ثمة اعتبارات جوهرية، كالإدراك القانوني، الثقافة السياسية والقيم الثقافية التي لا يمكن تجاهلها.

بضغط من الولايات الأمريكية المتحدة خلال تسعينيات القرن الماضي، أصدرت الحكومة الصينية تشريعات تضبط حقوق الملكية الفكرية وتعزز حمايتها في الصين. وفي واقع الأمر، قد تؤدي انتهاكات حقوق الملكية الفكرية إلى رفع دعاوى جنائية تقضي إلى السجن. ولا سيما أن الصين قد وافقت بمقتضى عضويتها في منظمة التجارة العالمية على التقيد باتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وتطالب هذه الاتفاقية الصين باتخاذ خطوات إيجابية لحماية الحقوق الفكرية في البلاد. فعلى الصين إذن إقرار تشريعات وطنية وتنفيذها، تضع ضوابط محددة ونشاطاً لفرضها وتعزيزها، الأمر الذي يؤكد استعدادها للتقيد بتلك الاتفاقية من عدمه.

### اتفاقية عام 1994م؛

تشكل اتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، جزءاً من الاتفاقيات التجارية التي تلزم الدول الأعضاء بموجب مرسوم الدائرة المستديرة الحاسم الذي تم الاتفاق عليه في الأورجواي. وإلحاقاً

لتلك الاتفاقية، يعد التقيد بها إلزامياً على كل الدول التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، التي تشمل الصين اليوم، كما أنها جزء من الدستور العام الذي يحدد إطار مجال عمل المنظمة.

الجدير بالذكر، أن الاتفاق يشمل جميع حقوق الملكية الفكرية، براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق النشر والتأليف والأسرار التجارية، التي تشمل الحقوق الجديدة نسبياً، كحقوق الرقائش شبه الموصلة للتيار الكهربائي. كما تندرج فيها أيضاً اتفاقية بيرن لمبادئ النشر والتأليف، وتضيف حماية جديدة لحقوق برامج الحاسوب، قواعد المعلومات والتسجيلات الصوتية.

من جهة أخرى، تبنت اتفاقية عام 1994م، قانون براءة اختراع يضمن الحد الأدنى للمعايير السابقة لاتفاقية باريس لعام 1883م، يزيد نطاق المواد التي تشملها الحماية ونوع تلك الحماية المطلوبة. وقد وسع نطاق حماية حقوق براءة الاختراع ليشمل كل المواد بشكل فعلي (باستثناء النباتات والحيوانات، ما عدا الأحياء الدقيقة التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، كالجراثيم والفيروسات وغيرها) بما فيها المنتجات الصيدلانية، المواد الكيميائية، المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب والتنوع النباتي. وقد ضمن هذا مدة عشرين عاماً.

لقد تمت حماية الرقائش شبه الموصلة للكهرباء وتصميم الدوائر الكهربائية المدمجة، بموجب نظام خاص أكثر تحديداً. والدول مطالبة بتوفير آليات ملائمة وفعالة داخلياً وخارجياً. كما أنها مطالبة في الوقت نفسه بتشريع عقوبات رادعة للمخالفات المدنية والجنائية على حد سواء. وبموجب تلك الاتفاقية أصبحت آلية فض المنازعات التي وفرتها منظمة التجارة العالمية متاحة لمعالجة الصراعات التي تنشأ في ظل اتفاقية 1994م، ولا سيما معالجة ما قد يحدث من ملابسات عرضية ضد الدول التي تفشل في الالتزام بالآلية التي حددتها منظمة التجارة العالمية لحسم مثل هذه النزاعات.

تساعد مقترحات اتفاقية عام 1994م، على ابتكار آلية تربط حماية حقوق الملكية الفكرية بنفوذ التجارة من أجل حمل الدول النامية على الاستجابة لها واحترامها. فاليوم، يمكن أن تتعرض كل دولة، لا تلتزم بحماية حقوق الملكية الفكرية، لعقوبات تجارية. وتحظى منظمة التجارة العالمية بتفويض يمنحها الحق للتأكد من امتثال الأطراف المعنية للقوانين ومراعاة تلك الحقوق حتى تطمئن إلى أن المدعى عليهم قد امتثلوا لواجباتهم في وقت معقول. أما في حال فشلهم فتعطي منظمة التجارة الحق للمشتكي لفرض عقوبات تجارية تأريية إن تطلب الأمر ذلك. ويوفر هذا الأمر النفوذ اللازم لمنظمة التجارة العالمية لكي تفرض الامتثال لاتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

تتضمن هذه الاتفاقية البعيدة المنال، إجراءات مهمة لتشجيع الابتكار، تنمية الاقتصاد، مستقبل الصناعة والعمل في العالم. وبالطبع، أثير جدل كثير حول دور التوسع المثير لمجال حقوق الملكية الفكرية الذي ورد في اتفاقية عام 1994م، وأدى إلى تضيق الخيارات المتاحة أمام الدول النامية من خلال سد الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة قبل الدول النامية، إذ عمل ذلك على زيادة أسعار التقنية والمعلومات عن طريق احتكار امتيازات حاملي حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم مطالبة دول كالصين بالاضطلاع بدور مهم في حماية تلك الامتيازات المحترقة.

من المثير حقاً أن نشير هنا إلى أن دولاً صناعية كالولايات الأمريكية المتحدة واليابان، قد أسست معظم ركائز اقتصادها المزدهر على سرقة حقوق الآخرين الفكرية. ويبدو أن اتفاقية عام 1994م، جاءت لتحرم الدول النامية من الاستفادة من هذا الخيار.

ربما كان الأمر الأكثر إثارة للجدل، أن نؤكد أنه لولا نشاط القطاع الخاص، لما كانت هناك اليوم اتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية

عام 1994م). فمن خلال عمل البروفيسورة سوزان ك. (Susan K) الذي حقق مبيعات منقطعة النظير، يستطيع المرء أن يفهم ويرى كيف ولماذا كانت اتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، تشكل انتصاراً رائعاً للمصالح التجارية للولايات الأمريكية المتحدة وجماعات الضغط فيها الذين عملوا دونما كلل أو ملل لإقرار تلك الاتفاقية والدفاع عنها. وفي الواقع، ثمة شركات أمريكية معدودة، مع أخرى مثلها مما ترى رأيها وتتفق معها في وجهة النظر من الشركات الأوروبية واليابانية، هي التي فكرت في مناقشة مسودة تلك الاتفاقية وابتكارها والتراضي بشأنها بعد الاتفاق حولها، ومن ثم دفعها حكومة الولايات الأمريكية المتحدة قدماً، لتتبناها في النهاية، الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات). كانت تلك "المجموعة الثلاثية" قادرة على الدفاع والمنافحة بشدة عن حقوق الملكية الفكرية وإضفاء الصبغة المؤسسية عليها بناءً على أساس الحماية والحظر، لا على أساس المنافسة والنشر.

في ظل بيئة حقوق الملكية الفكرية تلك، دخلت الصين منظمة التجارة العالمية، فحملت بطاقة مجتمع عالمي. ومن أجل الأفضل أو الأسوأ، فإن اتفاقية 1994م، هنا اليوم لتبقى. لكن، لكي نفهم كيف سوف تتطور الصين في ظل تلك الاتفاقية، لا بد لنا من النظر إلى الخلف في التاريخ.

### نظرة تاريخية :

إن تاريخ تحول قرصنة حقوق الملكية الفكرية إلى رجال شرطة، كان معروفاً حول العالم عبر السنين.

### الولايات الأمريكية المتحدة :

لم تعرف الولايات الأمريكية المتحدة بوصفها مصدرًا أساسًا للتقنية، إلا في وقت ما في القرن التاسع عشر الميلادي. إذ كانت قبل ذلك تهمل تمامًا

حقوق الأجنب فيما يتعلق بالملكية الفكرية، وأسست معظم دعائم اقتصادها باعتمادها على التقنية الأوروبية بشكل عام والتقنية البريطانية بشكل خاص. وبالطبع، تعود الحكاية إلى أن الرئيس الأمريكي بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) كان يعيد طباعة أعمال المؤلفين البريطانيين في صحيفته، متجاهلاً أدنى إشارة لحقوقهم في أثناء إعادة الطباعة.

في أوائل أيام اكتشاف تقنية الماكينة البخارية، حظرت بريطانيا تصدير المكائن، قطع الغيار والأفراد ذوي الخبرة والتجربة والمهارة في هذا المجال. لكن مع ذلك، استوردت الولايات الأمريكية المتحدة ثلاثتها دفعة واحدة. وهكذا يتضح بما لا يدع مجالاً للشك، أن القرار قد اتخذ في الولايات الأمريكية المتحدة في وقت مبكر. إن أفضل سياسة للبلاد في مرحلة التطور الاقتصادي تلك، هي تجاهل حقوق الملكية الفكرية الأجنبية.

لكن سياسة تجاهل حقوق الملكية الفكرية الأجنبية تلك، بدأت تتغير في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، مع بداية الشركات الأمريكية تحقيق تقدم مفاجئ في المعرفة والتقنية. فضغطت الشركات الأمريكية، مثل شركة أديسون، من أجل فرض حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية في أثناء المفاوضات بشأن اتفاقية باريس. وطوال المائة عام التالية، اعتمدت تلك الإستراتيجية مرة أخرى من قبل لجنة حقوق الملكية الفكرية لخدمة أهدافها التي أفضت لاتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، عندما تحقق لأصحاب تلك الحقوق في الدول المتقدمة (أوروبا، اليابان والولايات الأمريكية المتحدة) من إمكانية احتكارها.

## اليابان:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كان ينظر لليابان على أنها دولة تقلد تقنية أمريكا ومنتجاتها. وصحيح.. كان ينظر للشركات اليابانية

على أنها مقلد بارع للمنتجات الأمريكية، لكنها متقاعسة إلى أقصى درجة فيما يتعلق بمجالات الابتكار والإبداع. كما اشتهر اليابانيون أيضاً بالقدرة على عكس الهندسة. وربما لم يكن سلوك اليابانيين تجاه حقوق الملكية الفكرية يختلف كثيراً عن موقف الولايات الأمريكية المتحدة من القضية نفسها خلال القرن ونصف القرن الماضي - كانت اليابان في حاجة شديدة لكي تتعلم من الغرب وتلحق بالركب. إذن، ليس ثمة حاجة أن نؤكد هنا أن اليابان لم تكن تهتم بفرض قيود صارمة على حقوق الملكية الفكرية.

على جانب آخر، في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي، مع تحول اليابان إلى قوة اقتصادية حقيقية، زاد اهتمام الشركات اليابانية كثيراً بحماية حقوق ملكيتها الفكرية. فصارت رائدة شركات العالم في طلب براءات الاختراع والحصول عليها من مكتب الولايات الأمريكية المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية. فتحول القراصنة إلى رجال شرطة عندما صارت الشركات اليابانية تلهث طلباً لحماية قوية لحقوقها الفكرية، عندما بدأ أعضاء «المجموعة الثلاثية» الدفع باتجاه إقرار اتفاقية عام 1994م، التي تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية في أثناء اجتماع المائدة المستديرة في الأورجواي بشأن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

### تايوان:

ربما كانت حالة تايوان أفضل مثال يمكن اعتماده لشرح وجهة النظر التي تؤكد أن التغيرات الاقتصادية، التقنية الاجتماعية والسياسية، قد تؤثر بشكل مفاجئ ومثير في رؤية الدولة لحقوق الملكية الفكرية التي تفرضها قوياً خارجية كاتفاقية عام 1994م والإذعان لها.

في ثمانينيات القرن الماضي، كان ينظر لتايوان على أنها أكبر دولة مزورة ومقلدة في العالم. إذ شاعت فيها انتهاكات مختلف حقوق الملكية الفكرية، التي

تتدرج من حقوق النشر والتأليف إلى العلامات التجارية وبراءات الاختراع. فصارت قطع أجهزة الحاسوب وبرامجه المزورة، المنتجات الإلكترونية، الأشرطة التلفزيونية، أشرطة الكاسيت، الساعات والمنسوجات المزورة، صار ذلك كله شيئاً مألوفاً، على الرغم من الضغط الهائل الذي مارسه عليها الولايات الأمريكية المتحدة. ومن أجل الاستجابة لمطالب الولايات الأمريكية المتحدة وإرضائها، أصدرت تايوان قوانين مختلفة وروجت لها من خلال حملة دعائية وإعلانية هائلة، مصحوبة بعقوبات صارمة، حملات تعليم وتوعية حاشدة وتغطية إخبارية مستمرة.

وإن كانت تلك الإجراءات التي اتخذتها تايوان قد استجابت لمصالح الولايات الأمريكية المتحدة، إلا أنها من المؤكد أغفلت مصالح الكثير من جيرانها. وقد أوردت أشهر صحيفة اقتصادية تايوانية (Economics Daily) أنه ينبغي للحكومة ألا تدفع هكذا في تشريع قوانين تخدم مصالح الآخرين دونما مراعاة لمصالحها الشخصية. وذهب بعض الناس بعيداً جداً ليتهم المحامين التايوانيين الذين يمثلون أصحاب الحقوق الفكرية من الأمريكيين بالخيانة. وكلما شطت أمريكا في تهديداتها وبالغت في طلباتها، أذعن لها كثيرون وتجاهلها كثيرون أيضاً. ويساعد هذا الغضب على شرح سبب عدم التأثير المطلوب للاتفاقيات والتنازلات التي أبرمت بشأن حقوق الملكية الفكرية على التعاون أو السلوك الفردي، رغم الانتهاكات الصارخة التي مارسها تايوان.

صحيح.. لا أحد ينكر إذعان تايوان للضغط الأمريكي وإجراء تعديلات غير مسبوقه على قانون حقوق الملكية الفكرية. غير أن استجابة تايوان الحالية لم تكن بسبب الضغط الخارجي. ففي تسعينيات القرن الماضي، صارت تايوان ”وادي السيليكون الشرقي“، وازدهر اقتصادها، وزادت أهميتها بصفتها منتجة لأجهزة الحاسوب الشخصية، وأصبحت رائدة في إنتاج تقنية رقاقات السيليكون، فساعدت كل تلك العوامل مجتمعة على إظهار قدرة تايوان على

خلق مكانة عالمية ممتازة خاصة بها في مجال التقنية، إن هي أرادت منافسة اقتصاديات بلدان أخرى متقدمة.

يضاف إلى هذا، أن ثمة مجموعات محلية مختلفة تشمل المهندسين الذين كانوا سبباً في ازدهار تجارة تايوان في مجال برامج الحاسوب، الناشرين وكثيرين غيرهم من العاملين في مجال إنتاج الأفلام السينمائية المحلية وصناعة الترفيه والتسلية، عانوا كلهم قرصنة الصين الأم (مع آخرين). فبدأ هؤلاء الضحايا الجدد الذين اكتووا بنار انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، يدعمون كل ما من شأنه توفير حماية قوية لها محلياً وخارجياً.

لقد حظيت هذه الفكرة بدعم تجربة أحد المؤلفين في أثناء اجتماع ضم عدداً من ممثلي الشركات التايوانية العاملة في مجال التقنية المتقدمة، وحتى قبل أقل من خمس سنوات مضت، كان معظم تلك الشركات تدافع عن نفسها في دعاوى رفعت ضدها، متهمة إياها بانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وخلال السنوات القليلة الماضية، مع امتلاك بعض تلك الشركات كمّاً هائلاً من وثائق براءات اختراع حقيقية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية، هرعت تنشُد الحماية ضد أي نوع من الانتهاكات التي تمارسها الشركات الأمريكية والشركات الأجنبية على حد سواء، ليس أمام المحاكم الأمريكية فحسب، بل أمام المحاكم الأجنبية أيضاً. وهكذا تحول القراصنة إلى أصحاب حقوق فكرية. أو كما عبر ويليام ألفورد (William Alford) عن ذلك ببراعة: ”عندما يصبح القراصنة أصحاب حقوق...“ وبالطبع، نشهد اليوم أول شركة صينية ترفع دعوى ضد شركة أجنبية بسبب انتهاكات براءة اختراع (تتعلق ببرنامج تصميم) - ربما كان الأمر مثيراً أن نرى شركة نيتاك (التي يوجد مقرها في شنزن) وهي تستولي على تقنيات شركة نيوجيرسي في ولاية تكساس خلال الأشهر القادمة.

بجانب هذا، افتقر النظام الاقتصادي في تايوان إلى الشفافية، الكفاءة والاستقلالية على مدى سنوات عديدة. وخلال السنوات الأخيرة شهد نظام المحاكم تحسناً ملحوظاً. فأصبح ينظر إليه كوسائل فعالة لمعالجة الانتهاكات وآلية مقبولة، مستقلة وقادرة على حل مشاكل حقوق الملكية الفكرية. وأكثر من هذا: صار مفهوم ”النظام القانوني“ أكثر قبولاً لدى رجال الأعمال والأفراد على حد سواء. وأصبحت تايوان تصنف اليوم بين أكثر البلدان تشدداً في معاربة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في آسيا.

يتضح من خلال تجربة الولايات الأمريكية المتحدة، اليابان وتايوان، أن الضغط الخارجي والتشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تفرض بضغوط خارجية، لا تستطيع التأثير أكثر من هذا الحد. فعندما تبلغ البلاد مرحلة معينة من نموها الاقتصادي، التقني، الاجتماعي والسياسي، فأنئذٍ فقط يكون لدى حكومتها، شركاتها ومواطنيها، القدرة والأهلية والحافز لدفع الثمن والمحافظة على بعض حقوق الملكية الفكرية الخاصة.

### موقف الصين:

من وقت لآخر، تتناقل مختلف وسائل الإعلام، بما فيها صحف رائدة مثل (New York Times) و (Wall Street Journal) حكايات عما تمارسه الصين من قرصنة على حقوق الملكية الفكرية. وتجيء تلك الحكايات غالباً كالتالي: ”تمتع القراصنة الصينيون بحرية امتدت أطول وقت في تقليد أعمال المؤلفين والمكتشفين الغربيين. ونتيجة لهذا، تسببوا في أكبر عجز تجاري للولايات الأمريكية المتحدة، كبدها خسارة قدرت ب (202) بليون دولار أمريكي في عام 2005م. وكل عام تخسر الولايات الأمريكية المتحدة أكثر من أربعة بلايين دولار بسبب القرصنة التي تمارسها الصين على حقوق الملكية الفكرية. وبسبب ما عانت منه من تعب شديد جراء ذلك العجز التجاري الهائل، وبعد قرصنة ملايين

النسخ من برامج مايكروسوفت (Windows and Office) وتزوير قمصان ميكي ماوس، شنت الولايات الأمريكية المتحدة حملة شرسة، ليس فقط لحماية حقوقها الفكرية فحسب، بل أيضاً لكي تعلم الصين القيم الأخلاقية، التطور التقني والأداء السوي المطلوب للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.“

ليس ثمة شك في أن هذه الحكايات تشتمل على بعض الحقائق عن مشكلة القرصنة التي تشكلها الصين، وما يترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي. مع أنهم حذفوا معظم مظاهر الصراع الأمريكي - الصيني المستمر حول حقوق الملكية الفكرية. فأولاً، لم تبدأ هذه الحملة الشعواء في تسعينيات القرن الماضي، فهي مستمرة منذ بداية القرن العشرين. لكن مع ذلك، لم تنجح في تحقيق التأثير المطلوب، فيما عدا فرض كثير من القوانين على الكتب الصينية وتنظيم حملات من وقت لآخر ضد القرصنة والتزوير.

فمثلاً، ذكرت شركة (P&G) أن نتيجة نحو ألف حملة نظمت على مدى ثلاث سنوات ضد مزوري منتجاتها، لم تزد على عشر إدانات فقط. ثم إن تلك الحملات قد فشلت في إظهار الاختلافات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية الحادة بين الصين والغرب، التي حالت دون إجراء إصلاحات قانونية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. كما فشلت تلك الحملات حتى الآن في إقناع الصينيين وقادتهم بما يمكن أن يعود على الصين من فوائد، إن هي صانت حقوق الملكية الفكرية، حتى إن صارت الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم عليها الامتثال لاتفاقية عام 1994م.

ومع أن بعض علماء قانونيين مشهورين مثل ويليام ألفورد (William Alford) مؤلف كتاب (To Steal a Book Is an Elegant Offense) (سرقة الكتاب.. جريمة رائعة) الرائع، حاولوا باستمرار التأكيد على أنه لا يمكن إكراه الصين على الامتثال لنظام حقوق الملكية الفكرية الذي صاغه الغرب، إلا أن تلك القصص

قد ظلت تضلل العلماء الأمريكيين، صناع القرار، الإعلام بمختلف أشكاله والرأي العام باستمرار، وحالت دون فهمهم جذور مشكلة القرصنة الصينية.

### تاريخ الصين مع حقوق الملكية الفكرية :

لم تحاول الصين صياغة أي قوانين مهمة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية حتى مطلع القرن العشرين. ولكي تحمي الحقوق الفكرية لمواطنيها، استخدمت الولايات الأمريكية المتحدة، التي انضمت إلى معاهدة باريس عام 1883م، من أجل حماية حقوقها الصناعية فقط، قدرتها العسكرية والاقتصادية لإجبار الصين على توقيع اتفاقية تجارية عام 1903م. فالثورة الصينية حدثت عام 1911م، وكانت الصين قد شرعت قانوناً أساساً لحماية حقوق النشر عام 1910م، قانون براءة الاختراع عام 1915م، وقانون حماية العلامات التجارية عام 1923م.

لكن، حتى في ظل تلك القوانين، تفاقمت مشكلة القرصنة بسبب زيادة التحول الصناعي. ويعزى فشل تلك المحاولة الأولى التي أقدمت عليها الولايات الأمريكية المتحدة لحمل الصين على الالتزام بحقوق الملكية الفكرية، إلى ثلاثة عوامل أساسية:

الأول: فشل الولايات الأمريكية المتحدة في فهم مدى مواءمة نظام حماية حقوقها الفكرية للصين وتأسيس النظام الجديد على أساس نظام التسجيل. فبسبب تفرد مشاكل الصين كالانعزال الجغرافي، استشراء الفساد بمستويات عالية وما يتوافر لها من حماية إقليمية قوية، صار نظام التسجيل من أجل حماية الحقوق الفكرية غير فعال، كما أن فرضه أضحى شبه مستحيل.

الثاني: لم تستطع الولايات الأمريكية المتحدة إقناع الحكومة الصينية بالسبب الذي يجعل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية مفيدة للصين. إذ ينظر كثير من المسؤولين للإصلاحات القانونية على أنها مجرد ذريعة على المدى القصير للاستجابة إلى متطلبات الغرب الاستبدادية.

الثالث: لم تبذل الولايات الأمريكية المتحدة أي جهد لدعم الصينيين من أصحاب الحقوق الفكرية في ظل النظام الجديد. كما فشلت أيضاً في تدريب مسؤولين صينيين على تحمل المسؤوليات في هذا المجال، وتعليم الجماهير الصينية أهمية مراعاة حقوق الملكية الفكرية والأسباب الدافعة لذلك. وبدلاً من هذا كله، افترضت الولايات الأمريكية المتحدة أن الضغط السياسي وحده كفيلاً بحمل الآخرين على تبني قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية ونشرها ومشايعتها.

ففي عام 1977م، عندما تسنم دينق شياوبنق (Deng Xiaoping) سدة الحكم، نادى بـ ”أربعة إصلاحات“ لتمكين الصين من تبوء مكانتها التي تليق بها. وتهدف تلك الإصلاحات لتعزيز الزراعة، الصناعة العلوم والتقنية والشؤون العسكرية بنهاية القرن. واتخذ ذلك الشعار ذريعة لتوقيع الولايات الأمريكية المتحدة والصين عام 1979م اتفاقية تجارية اعترف كل طرف بموجبها بأهمية تحقيق حماية فعالة لبراءات الاختراع، العلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف واتخاذ إجراءات تكفل في ظل قوانينها وأنظمتها حماية أعمال مواطني البلدان الأخرى.

لكن مع ذلك، ظل الجدل حول جدوى حماية حقوق الملكية الفكرية وفائدتها لتطورها الاقتصادي مستعراً داخل الصين. وتحجج المساندون لفرض نظام قوي وصارم لحقوق الملكية الفكرية، بأنه سوف يكون بمنزلة حافز قوي وباعث على الإبداع والابتكار؛ لأنه ساهم في تحقيق تحول تقني سريع بواسطة الأجنبي، وسوف يساعد هذا التطور التقني الصيني وفي الوقت نفسه، يحمي التقدم العلمي الصيني في الخارج. أما الذين عارضوا الفكرة فيرون أن فرض نظام متشدد لحماية حقوق الملكية الفكرية، كان سبباً جوهرياً في إعاقة الاشتراكية، ربما أدى إلى تحول جوهري لسيطرة الغرب ”أدبيات الصناعة المعقدة“ الأمر الذي يعوق تطور العلوم المحلية، مما يضطر الصين إلى الاعتماد على العالم

الخارجي اقتصادياً، علمياً وعسكرياً، كما يعرضها لخطر خسارة احتياطياتها من العملات الصعبة لدفع مستحقات الأرباح.

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، نفذ صبر رجال الأعمال الأمريكيين بسبب عدم تحقيق أي تقدم يذكر في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين. فاندفعوا يحثون الممثل التجاري الأمريكي على ممارسة مزيد من الضغط على الصين. وهكذا اقتنعت الصين بإقرار قانون جديد لحماية حقوق النشر والتأليف، واستحداث آلية جديدة لتطبيق القوانين عام 1990م. فوُجعت عام 1992م، مذكرة تفاهم حول حقوق الملكية الفكرية، كما وقعت أيضاً اتفاقية 1995م، بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوصلت لاتفاق آخر (إتفاق 1996م) الذي أكد التزام الصين بحماية حقوق الملكية الفكرية بموجب اتفاقية عام 1995م. ومنذ إتفاق 1996م، وبسبب عزمها على الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، بذلت الحكومة الصينية جهوداً حقيقية لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، وفرضت إجراءات صارمة، اشتملت على حبس أشد القراصنة خطورة أو حتى إعدامهم. لكن مع هذا، لا تزال انتهاكات حقوق الملكية الفكرية متفشية في الصين إلى اليوم. مما جعل بعض النقاد القساة يرون عدم جدوى السياسة الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية تجاه الصين.

### العقبات التي تحول دون تبني الصين قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الغربية :

هنالك أربعة أنواع من العقبات التي تحول دون تبني الصين أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية الغربية: ثقافية، سياسية، قومية وقانونية في طبيعتها.

## الكونفوشيوسية والقيم الثقافية الصينية التقليدية :

كما رأيت في القسمين الثاني والخامس، لا بد أن تكون قد أدركت أن الكونفوشيوسية كانت تهيمن على الفلسفة السياسية، الاجتماعية والثقافية في الصين حتى بداية القرن العشرين. ومن وجهة نظر الصينيين، يعد الماضي تجسيداً للقيم الثقافية والاجتماعية. فقد لقن الأطفال الصينيون استصحاب الآثار التقليدية والتاريخية واستذكارها، ويعزى ما حققوه من نجاح في الامتحانات الإمبراطورية إلى حد كبير إلى قدراتهم على تلاوة الكتب الكونفوشيوسية الأربعة والكتب التقليدية الخمسة. وربما أدهشك إلى حد ما أن تعلم أن الصينيين يجيدون التأليف بمجرد أن يشبوا عن الطوق.

بخلاف الغربيين اليوم، لم يكن الصينيون في الإمبراطورية الماضية يرون في إعادة نسخ أعمال الآخرين وتقليدها ومحاكاتها، أي اعتداء أخلاقي، بل على العكس تماماً، لما كانت حقوق الملكية الفكرية تسمح لفئة قليلة فقط باحتكار تلك المواد المطلوبة، فهي في الواقع تخالف معايير القيم الصينية التقليدية. ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن تلك الموروثات التقليدية كانت تشبه إلى حد كبير معتقدات الغربيين قبل ظهور فكرة التأليف المعاصرة في القرن الثامن عشر الميلادي. وفي حقيقة الأمر، لقد تردد حتى إن وليام شكسبير (William Shakespeare) نفسه كان يتورط بانتظام في نشاطات نستطيع تسميتها انتحالاً وسرقة، غير أنه هو ورفيقته أليزابيثان بليرايتس (Elizabethan Playwrights) كانا يريان أن ذلك عمل مقبول، إن لم يكن حتى مدعاة للثناء والتكريم. ومثلهم مثل الصينيين، ينظر الكتاب للتقليد والمحاكاة بوصفه شكلاً أصيلاً للإطراء، ومكوناً أساسياً ضرورياً لعملية الإبداع والابتكار.

أخيراً، كان ينظر للإبداع على أنه عملية تراكمية تشكل فائدة جماعية للمجتمع والأجيال اللاحقة. إذ كان تأليف الأعمال الأدبية من أجل العلم

المحض، لا من أجل الفائدة أو تحقيق المنفعة الشخصية الضيقة. فمن وجهة نظر التسلسل الهرمي الاجتماعي للمجتمع الصيني التقليدي بناءً على الرؤية الكونفوشيوسية، يأتي التجار في أسفل الهرم الاجتماعي بين العلماء الرسميين، الفلاحين والحرفيين.

### النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي؛

من عام 1949م حتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، كانت الحكومة الصينية الشيوعية تطبق النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تؤول فيه ملكية الثروة إلى الدولة والشعب، وليس الأفراد.

فقد شهد عهد ماو (Mao) حملات عديدة، وصراعات اجتماعية لم تكف تعرف نهاية، ترى في الملكية الفردية الخاصة، سواءً أكانت ملكاً ثابتاً غير منقول أم حقاً فكرياً، فكرة شيطانية، ولا سيما أثناء الثورة الثقافية، حيث انتقدت الحكومة العلماء المحامين، المؤلفين، الحرفيين والمفكرين بشدة، وحكمت عليهم بأعمال شاقة كالعمل في المزارع والحبس في السجون. وحتى أسوأ من ذلك، ففي أثناء الثورة الثقافية تنامت كراهية كثير من الصينيين وازدراؤهم الكتابة والتأليف، وليس هذا وحده فحسب، بل شمل الأمر احتقار أي نوع من جهود الإبداع والابتكار. وصارت صفوة المفكرين والمهنيين والمحترفين تشكل الأساس المتين للحزب الحاكم. وكان كثيراً ما يعلق أحد الرفاق في أثناء الثورة الثقافية منتقداً: ”ما أهمية أن يضع عامل الفولاذ اسمه على كتلة الفولاذ التي ينتجها في أثناء أدائه واجبه؟ وإن لم يكن ثمة أهمية لذلك، فلماذا يستمتع أفراد جماعة المفكرين بوضع أسمائهم على إنتاجهم؟“. وقيل حتى أكثر من ذلك: لقد فشلت كل المؤلفات العلمية في وصف اكتشافات واختراعات كبار العلماء والمخترعين مثل نيوتن (Newton) وإديسون (Edison). إذ لم تزد على وصف القوانين العلمية بطريقة تتجاهل ذكر أسماء أولئك العلماء أو المخترعين العظام.

وأخيراً، في الفترة بين 1966 و1971م، حظرت كل المسارح ما عدا ” دور الأوبرا“ الثورية الثمانية.

قد كان لتلك النظرة الاجتماعية لأهمية الأعمال الإبداعية، تأثير مماثل في الصينيين، شبيه إلى حد كبير بتأثير الكونفوشيوسية فيهم. إذ تمثل استمراراً لفكرة القرون القديمة التي ترى أن الحقوق الفكرية ملك مشاع، من حق الجميع المشاركة فيه والاستمتاع به. فهي ليست ملكاً خاصاً يستفيد منه الكتاب والمؤلفون والمخترعون ويجمعون بسببه الثروة.

### المملكة الوسطى.. رهاب الأجانب والقومية (\*) :

من الصعب جداً أن نتخيل أن إمبراطور الصين (كيانلونق - Qianlong) بعث عام 1793م، رسالة إلى الملك جورج الثالث (George III) ملك إنجلترا، ذكر فيها بوضوح شديد: ”إننا نمتلك كل شيء. ولا أولي أي أهمية للأشياء الأجنبية أو الاختراعات، ولنسنا في حاجة لاستخدام صناعات بلادكم“.

لقد جلب هذا النوع من الاستعراق على الصين، حياة الذل والازدراء التي عانتها على مدى قرنين كاملين؛ لأن بسالة الغرب العسكرية وتقدمه العلمي أثبتا أن كيانلونق (Qianlong) كان مخطئاً. ففي حين كان السواد الأعظم من الطبقة المستتيرة الحاكمة ينظر للعالم الخارجي والشركات الغربية نظرة دونية، جعل الخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي وكراهيته ومشاعر القومية الجياشة وسط الجماهير نتيجة للذل والازدراء، جعل ذلك كله، الإصلاح أمراً صعباً. فمتلما رأينا في الفصل الثاني، إن حرب الأفيون، عصيان تايينق، الحرب الصينية اليابانية وكثيراً من الحروب الأخرى والهزائم المتلاحقة، قيدت الصين بمعاهدات غير متكافئة، لم تدمر ثقافتها فحسب، بل جلبت عليها أذى وحرماناً

(\*) رهاب الأجانب: الخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي وكراهيته (المترجم).

وشدة لا تطاق. فمع مطلع القرن العشرين، سيطرت الصناعات والاستثمارات الأجنبية تقريباً على كل الصناعات والشركات في الصين، فحطمت الاقتصاد الزراعي الذي حقق في الماضي اكتفاءً ذاتياً، دمرت الصناعات الحرفية الوطنية ومزقت العلاقات الأسرية التقليدية.

ثم جاءت ثورة 1911م، لكنها لم تحمل معها حلولاً ناجعة لمعاناة الصين. إذ استمرت الاضطرابات الاجتماعية، الحروب وسطوة الاستبداد الأجنبي تعصف بالصين، مع أن المفكرين الجدد بدأوا يدافعون عن فكرة قبول فلسفة الغرب ومؤسساته.

وفي عام 1949م، أسس الحزب الشيوعي الصيني جمهورية الصين الشعبية. لكن على الرغم مما حدث من تغيير في الحكومة، ظلت الصين مثقلة بعبء التاريخ وما عانته من ذل واحتقار على يد الغطرسة الغربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. وبسبب ما تعرضت له الصين من هجمات متلاحقة من قبل القوى الغربية، تبنت فكرة ضرورة تقوية الذات، وقد وظف ماو (Mao) تلك الفكرة بفعالية شديدة. فرأى كثير من الصينيين أن لهم كل الحق في إعادة إنتاج الأعمال الأجنبية غير المرخصة، التي قد تساعد على تقوية البلاد والسماح بها مجاناً. وفي الواقع، رأى كثيرون أيضاً أن التقليد والنسخ ضروريين جداً لكي تلحق البلاد بركب الدول الغربية المتقدمة. وحتى الآن، ما زال الصينيون ينظرون لبرامج الحاسوب المقرصنة كـ ”برامج وطنية“، مؤكدين أنها ساعدت على تسريع وتيرة التحديث الوطني بتكلفة قليلة أو حتى من دون أدنى تكلفة، بعد أن تعرضت الصين للسلب والنهب من قبل الغرب على مدى قرنين كاملين.

### قوانين بمواصفات صينية :

كما رأينا في الفصل الخامس، للصين تقاليد قانونية مميزة، تختلف عن تلك التي نراها في الغرب. لم يكن الصينيون ينظرون للقانون كوسائل

تكميلية وحيدة لضبط المجتمع فحسب، بل كانوا ينظرون للقانون أيضاً كوسيلة استبدادية، مزعجة وأقل حظوة لممارسة الحكم. وقد كان مفهوم الكونفوشيوسية للفظـة «لي» "li" يعني أسلوب الحكم. في ظل هذه التقاليد، عاش الصينيون بمفهوم لفظـة "li" كـ "طقوس وشعائر" أكثر من مفهومها بمعنى لفظـة "fa" التي تعني القانون.

أما أنصار المفهوم الأول "li" فقد أدركوا دورهم، مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه الآخرين والمجتمع. كما أنهم أكثر قدرة على الاندماج مع الآخرين، وأكثر حرصاً على تقادي المواجهة والصراع سعياً للمحافظة على الانسجام. ونتيجة لهذا لم تكن ثمة حاجة ضرورية لقوانين محددة، وكان لا بد من العمل على تجنب إقامة الدعاوى مهما كان الثمن.

ومع أن ماو (Mao) قد جد حثيثاً في تغيير كثير من مظاهر التقاليد الكونفوشيوسية، إلا أن القوانين الرسمية ظلت تتهم بالعمل على تأصيل البيروقراطية؛ لأنها معوقة بالتشريعات الشكلية، متغذية بالمصالح المهنية، بطيئة، إجرائتها رتيبة، عرضة للتجزئة إلى تفاصيل تقنية وحتى عاجزة عن تغطية كل ملاسبات التغير الدائم في العلاقات الاجتماعية. فسن بدلاً منها مجموعة قوانين اجتماعية يتم العمل بها في نطاق التعليمات السياسية، في هدي المبادئ السياسية، وتحظى بدعم مختلف الأدوات السياسية (كمراقبة الحزب أو الحكومة). ولهذا في أثناء الثورة الثقافية، وحتى اليوم، ما زال الناس ينظرون للقوانين بصفتها صيغة جامدة لسياسة الحزب. آملين أن تكون أكثر مرونة وتتم صياغتها على أساس مؤقت أو للاستخدام داخل المحاكم فقط.

هكذا نجد أن القوانين الصينية عموماً قد صيغت بطريقة فضفاضة، تاركة للإدارات المعنية مهمة تشريع القوانين المحددة تحت إشراف الحكومة، وغالباً ما تعنى التفاصيل الإدارية لتنفيذ القوانين بتوفير معلومات راسخة

حول تعريف الحقوق القانونية، حدودها ومجالات تطبيقها. ولمعرفة مدى قابلية تطبيق هذا الشرط أو ذاك ومدى تأثيره، لا بد من دراسة كل القوانين والوثائق الإضافية، بما فيها القوانين الإدارية والتفسيرات القضائية في كل الجهات المعنية. وفي معظم الحالات، تسود الشروط القانونية الأحدث والأكثر تحديداً وتفصيلاً.

وعليه، نجد أن للقوانين الصينية صفات فريدة ومميزة حقاً، تأثرت بالمفهوم الكونفوشيوسي للحاكم من جهة، وبمبادئ ماو (Mao) الشيوعية من جهة أخرى. وعلى النقيض تماماً من النظام الأمريكي الذي يفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية، نجد أن القوانين الصينية أكثر تأثراً بسياسات الحزب. وعند ربط هذا بالنظام القضائي المتخلف نسبياً، يجب أن ندرك أن تلك القوانين "التي اكتسبت صفات صينية مميزة" وأثارت حيرتنا ودهشتنا وقتاً طويلاً، سوف تظل تحدث التأثير ذاته في المستقبل. إذن، يثير هذا، بجانب عوامل أخرى تمت مناقشتها في هذا الفصل، تساؤلاً حول مدى قدرة الصين على تبني قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الواردة في اتفاقية 1994م، وتعزيزها، على الرغم من جهود الحكومة الصينية التي تهدف إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

### المبادئ، الشرعية وحقوق الملكية الفكرية :

لقد حاولنا تسليط الضوء على بعض الأسباب التاريخية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية التي قد تجعل قوانين حقوق الملكية الفكرية التي فرضها الغرب على الصين تصطدم ببعض العقبات. لكن مع هذا، تبقى ضرورة فهم السبب الذي يدفع الناس عموماً، ليس أهل الصين وحدهم، لعدم الامتثال لقوانين الملكية الفكرية، أمراً في غاية الأهمية، حتى أهم من هذا كله.

## انتهاك حقوق الملكية الفكرية ليس قصراً على الصين وحدها :

يعد نجاح نابستر (Napster) (برنامج حاسوب يستخدم لتحويل المعلومات) والدلائل الكثيرة التي تشير إلى أن الأقراص المضغوطة، برامج الحاسوب، أشرطة الكاسيت وغيرها من المواد المحفوظة حقوق النشر التي يكثر استخدامها في الولايات الأمريكية المتحدة بطريقة غير شرعية، يعد ذلك كله نماذج جيدة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وثمة جهة بحثية تدعم هذه المزاعم. فعلى سبيل المثال، ذكر باحثون أن نسبة معتبرة من مديري الأعمال وغيرهم من المشتغلين بالتجارة، يشكون من قرصنة برامج الحاسوب. وبالمقابل، يقدر عدد طلاب الكليات الذين يستخدمون برامج حاسوب غير شرعية في الولايات الأمريكية المتحدة، بأكثر من النصف. وتدعم هذه الدراسات تلك التقديرات التي تشير إلى أن بين (50%) إلى (90%) من إجمالي برامج الحاسوب المستخدمة مزورة.

أخيراً: أظهرت دراسة حالات سرقات أخرى لحقوق الملكية الفكرية كنسخ مجموعة مسجلة أو فيلم سينمائي، أن كثيرين ينظرون لمثل تلك الأعمال على أنها ممارسات مقبولة.

سوف تجد في الشكل (16.1) قائمة تقديرية بمعدلات قرصنة برامج الحاسوب حول العالم، حيث سجلت فيتنام أعلى نسبة، تليها أوكرانيا والصين بفارق قليل جداً. أما أدنى نسبة قرصنة، فقد سجلت في الولايات الأمريكية المتحدة. إذن، في أي البلدان تشكل القرصنة أكبر تحديات أمام الشركات الأمريكية؟ إنها حقاً في الولايات الأمريكية المتحدة ذاتها؛ حيث قدر إجمالي خسارة الشركات الأمريكية في الولايات الأمريكية المتحدة خلال عام 2004م، بـ (6.6) بليون دولار أمريكي. تليها الصين (3.6 بليون دولار) ثم فرنسا (2.9 بليون دولار) فألمانيا (2.3 بليون دولار) ثم المملكة المتحدة (بليون دولار).

ربما أراد البريطانيون تعويض ما كبدناهم إياه من خسارة خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

أقل معدلات للقرصنة	أعلى معدلات للقرصنة
الولايات الأمريكية المتحدة 22%	فيتنام 92%
نيوزيلندا 23%	أوكرانيا 91%
النمسا 25%	الصين 90%
السويد 26%	زيمبابوي 90%
المملكة المتحدة 27%	إندونيسيا 87%
الدنمارك 27%	روسيا 87%
سويسرا 28%	نيجيريا 84%
اليابان 28%	تونس 84%
فنلندا 29%	الجزائر 83%
ألمانيا 29%	كينيا 83%
بلجيكا 29%	برجواي 83%
هولندا 30%	باكستان 82%
النرويج 31%	بوليفيا 80%
أستراليا 32%	السلفادور 80%
إسرائيل 33%	نيكاراقوا 80%
الإمارات العربية المتحدة (*) 43%	تايلاند 79%
كندا 36%	فنزويلا 79%
جنوب أفريقيا 37%	قواتيمالا 78%
أيرلندا 38%	جمهورية الدومينيكان 77%
البرتغال 40%	لبنان 75%

الشكل (16.1) معدلات القرصنة، أعلى وأدنى قرصنة (20) (برنامج حاسوب).

المصدر: (Business Software Alliance. www.bsa.org/globalstudy)

(\*) وردت في الأصل هكذا (43%) لكنني أحسب أن هذا خطأ مطبعي، والصحيح (33%): لأن الترتيب هنا حسب الأقل فالأقل ( المترجم).

## لماذا يتمرد الناس على حقوق الملكية الفكرية؟

يرى كثيرون أن الطريقة التقليدية المتبعة لحماية حقوق الملكية الفكرية -القوانين الجزائية التي أريد لها أن تحول دون الاستخدام غير الشرعي- لم تثبت نجاحها بعد، ليس هذا فحسب، بل إنها لن تفلح أبداً. إذ أكدت الأبحاث بشكل عام أن التهديدات بالعقوبة قد فشلت في ردع الناس عن الخروج على القانون. أما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، فالخوف من العقوبة أبعد ما يكون عن القدرة على حمايتها، ولهذا نجد أن أسلوب الردع يكاد يكون عاجزاً تماماً عن تأمين أي نوع من الحماية. وفي الحقيقة، يرى البروفيسور طوم تيلر (Tom Tyler) أنه من سوء الطالع أن تعتمد السلطات التي توجد في منطقة الحقوق الفكرية تلك الإستراتيجية على نطاق واسع. مؤكداً أنه، حيثما انطوى الأمر على تحذيرات فيما يتعلق باستخدام أشرطة الفيديو المزورة، أو تهديدات برفع دعاوى قضائية ضد محال النسخ والتزوير، تسود إستراتيجية تأسيس حق قانوني، ومن ثم يسرع الناس لتعزيز ذلك الحق بواسطة تهديد ما. والنتيجة: انتشار الأعمال الخارجة عن القانون على نطاق واسع.

## أهمية الأخلاق والشرعية:

اعلم أنه لكي تتمكن من إقناع الرأي العام بالامتثال لشيء ما، لا بد لك أن تكون في وضع يضمن حرص المواطنين طوعاً على الإذعان للقانون. لهذا، تعتمد فعالية قانون حماية حقوق الملكية الفكرية اعتماداً تاماً على وجود الرغبة الطوعية في التعاون مع القانون، وليس على التهديد والوعيد بالعقوبة. ويرى المختصون أن تأمين ذلك النوع من التعاون الطوعي مع القانون، يتطلب نشر ثقافة تعزز مفهوم الطاعة والامتثال وتؤكد أهميته. وقد خلص البحث العلمي إلى وجود عاملين مهمين لتحقيق ذلك الهدف: الأخلاق (لا بد أن كونفوشيوس بيتسم الآن!) والشرعية. فالعامل الأول يعنى بمشاعر الفرد الشخصية تجاه ما

هو صواب أو خطأ. أما العامل الأخير، فيعنى بمشاعر الفرد عندما يتعين عليه احترام القانون. فكل واحد من هذين العاملين المهمين يعمل على تعزيز الرغبة في الامتثال الطوعي للقانون.

فقد أشيع أن الأخلاق الفردية هي أهم عامل في تشكيل السلوك تجاه القانون، مصحوبة بإدراك معنى الشرعية فيما يتعلق بالقانون ومعاملاته. وثمة بحث واسع الانتشار يدعم الاقتراح الذي يرى أن الأحكام أو الآراء التي تبدي حول العدل والإنصاف تؤثر بالضرورة في السلوك. إذ يقدم معظم الناس ببساطة، على عمل ما يرونه صواباً أو عدلاً وإنصافاً. ففي حال قانون حقوق الملكية الفكرية، نرى أن ما توصل إليه البروفيسور تيلور (Tyler) من سبب لعدم احترام حقوق الملكية الفكرية، لخصه في ضعف الشعور العام تجاه تلك القضية، نرى أنه لم يحالفه الصواب. إذن، يمكن القول إنه لا يوجد سبب واضح يدعو الناس إلى مراعاة حقوق الملكية الفكرية. وعليه، نجد أنه من الأهمية بمكان أن نفهم طبيعة مشاعر العامة تجاه ما هو عدل وإنصاف، إن كان ذلك في الولايات الأمريكية المتحدة أو في الصين، فلا تزال الحاجة ماسة إلى مزيد من البحث والتحليل لتحديد موقف واضح فيما يتعلق بمشاعر الناس تجاه مدى أخلاقية انتهاك قانون حماية حقوق الملكية الفكرية والتوفيق بين القانون ورؤية المستهلكين بمعنى الخطأ والصواب.

أما العامل الثاني الذي يحض على الامتثال للقانون، فيكمن في الشعور تجاه الواجب لطاعة القانون - الشرعية. فمتى شعر الناس بشرعية القانون، تملكهم إحساس بـ "ضرورة طاعة" كل القوانين، ليس فقط تلك التي تتناغم مع مبادئهم الأخلاقية. وعليه، لا بد من تعزيز شرعية الأنظمة المتبعة في سن القوانين وتقويتها، إن نحن أردنا فعلاً تحقيق قبول واسع الانتشار لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. فعندما يقتنع الناس أن القوانين التي شرعتها السلطات

المعنية تهدف إلى خدمة مصالحهم، وأنها تسيروا وفق إجراءات عادلة ومنصفة - ليس فقط لخدمة مجموعات محددة تسعى لتحقيق ما تريد باستغلال القانون على حساب الآخرين - عندئذٍ سوف يحرص الناس على توفير شرعية أكبر للقوانين ويسعون بكل السبل للامتثال لها. فمثلاً، يعد نشر ثقافة شعبية أساسية، تدعم قيمها للامتثال الطوعي للقوانين الشرعية العادلة والمنصفة، مفتاح تشريع قوانين فعالة تحقق غرضها.

### هل اتفاقية عام 1994م أخلاقية وشرعية أم أنها شرعية فقط؟(\*)

يعد فشل أصحاب الحقوق الفكرية الغربيين في فهم أهمية هذه الدراسات، بالإضافة للاختلافات التي تميز الصين عن الغرب فيما يتعلق بالتقاليد القانونية، التاريخ ومراحل التطور الاقتصادي، أمراً جديراً بالملاحظة والانتباه. أولاً وبشكل أساسي، تعد العملية التي بموجبها تبنت منظمة التجارة العالمية اتفاقية عام 1994م، مجحفة في عيون كثيرين. إذ كانت تلك الاتفاقية «نصراً مدوياً للمصالح التجارية وجماعات الضغط» التابعة للمجموعة الثلاثية القوية التي تتألف من حفنة من أقوى شركات العالم. إذن، كيف يمكن للناس في الصين النظر لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية على أساس أنها قوانين شرعية، إن كانوا يؤمنون بأن إجراءات تشريعها وتطبيقها كانت مجحفة، وما جاءت إلا خدمة لمصالح الأثرياء والأقوياء دون غيرهم من سائر الشعوب؟

### هل أزمة الصين الأخلاقية والشرعية جاءت نتيجة لنفاق أمريكا؟

ليس ثمة شك في أن هنالك أزمة شرعية فيما يتعلق بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. فالغالبية العظمى من الصينيين لا ترى أن تلك القوانين تخدم

(\*) اتفاقية عام 1994م: اتفاقية تجارية حول الأمور المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي تمثل جزءاً من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). وقد سبق الحديث عنها كثيراً في بداية هذا الفصل (المترجم).

مصالح مهمة. ونتيجة لهذه الرؤية، لا يوجد قبول وسط الرأي العام للحاجة المزعومة لمثل تلك القوانين، ولهذا لا يرى الناس في انتهاكها خطأ أخلاقياً. فمثلاً، عندما كان أحد المؤلفين في زيارة للصين في أغسطس من عام 2002م، كان البروفيسور ليوشونتين (Liu Chuntain) من جامعة رنمين في بيجينغ، الذي يعد أحد المراجع المهمة في مجال الحقوق الفكرية في الصين، يشارك في برنامج تلفازي يحظى بشعبية كبيرة على شاشة تلفاز الصين المركزي، يناقش حقوق الملكية الفكرية في الصين. ومع أن البروفيسور ليو (Liu) كان يدافع بشدة عن ضرورة توفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية خدمة لتنمية الصين وتطورها، إلا أنه من الواضح جداً أن السواد الأعظم من جمهور الحاضرين كان يرى العكس. ففي نظر الجماهير، كان الأمر أيضاً مسألة اقتصاد وشرعية. فمن وجهة نظرهم، للصين مصالح مشروعة، تحتم عليها امتلاكاً غير محدد للتقنية الأجنبية في أثناء عملياتها التنموية، ومن شأن القرصنة أن تضمن وصولهم لتلك الأعمال بأسعار معقولة. وقد حظيت وجهة النظر هذه بدعم بعض المعلقين الغربيين. وحقاً، تنطوي سياسة أمريكا الحالية تجاه حقوق الملكية الفكرية على قدر كبير من النفاق؛ لأن الولايات الأمريكية المتحدة وقفت في السابق بشدة أمام توفير أي نوع من الحماية الملائمة لحقوق المؤلفين الأجانب سنوات عديدة، كانت أمريكا يومئذٍ تسير بحذر متناقلة كدولة نامية لتنضم إلى قائمة البلدان المتقدمة.

### الهجوم الأمريكي الأحادي الجانب:

تعد المنفعة السياسية أحد الأسباب المهمة التي جعلت ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية أحد العوامل المسيطرة على سياسة أمريكا الخارجية، فمنذ عام 1985م، انتهجت الولايات الأمريكية المتحدة سياسة تجارية جديدة، تحت ضغط الشركات الصناعية النافذة بذريعة الحاجة إلى تبرير ما حققته شعوب شرقي آسيا من نجاح اقتصادي، عرفت بـ «الهجوم الأحادي» إذ اعتنقت

إدارتا ريغان (Reagan) وبوش (Bush) سياسة عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ومعارضة السياسة الصناعية. آنثذ، اكتسبت إدارة بوش (Bush) سمعة جيدة بسبب دورها في نجاح اقتصاديات شرقي آسيا. واستندت الحكومة الأمريكية في هجومها الأحادي أساسًا على فكرة مفادها بأن ما حققته دول شرقي آسيا من نجاح اقتصادي، يعزى إلى تورط تلك الدول في ممارسة تجارية مجحفة. وهكذا انصرف التركيز من فكرة عدم الالتزام الأخلاقي إلى احتمال أن تكون الحكومة قد لعبت دورًا بناءً في نجاح اقتصاد تلك البلدان.

لكن بالمقابل، للحوافز السياسية التي حددناها، وضعت شكاوى أمريكا من الصين في إطار لغة العدل والإنصاف - أي أن قرصنة الصينيين لحقوق الأمريكيين الفكرية عمل جائز. ويثير هذا الأسلوب الشك حول مدى أخلاقية طريقتنا تجاه حقوق الملكية الفكرية في ظل تاريخنا المتعلق بتلك القضية (أي أننا ندافع اليوم عن موقف سبق أن رفضناه)، وأن دوافعنا ليست صادقة (بمعنى أن دوافعنا السياسية قد توشحت الآن لغة العدل والإنصاف).

### إثارة أمريكا مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين؛

لجعل الأمور أكثر سوءًا، تسعى سياستنا العدوانية تجاه حقوق الملكية الفكرية إلى فرض عقوبات جنائية على منتهكي حقوق الملكية الفكرية في الصين، وهكذا تحولنا إلى شريك محتمل لترسيخ فكرة انتهاك حقوق الإنسان هناك. فكم يبدو الأمر مثيرًا للسخرية حين يقدم الغرب على حث الصين، التي تقول عنها منظمة العفو الدولية إنها تمتلك أسوأ سجل من أي دولة أخرى في العالم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، على تبني نظام جنائي تم تفصيله بتدخل سياسي ويفتقر إلى أي نوع من إجراءات الحماية الأساسية. مدعيًا اهتمامه بما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في الصين ويدينها كثيرًا. لكن في الوقت ذاته، ليس لديه أي مشكلة في تشجيع سياسات قد تتعارض مع حقوق

الإنسان عندما تتعرض مصالحه الشخصية لخطر! وفي الحقيقة، أشيع أن الحكومة الصينية قد اعتمدت، بدافع حرصها الشديد على إرضاء الغرب، بعض أكثر الإجراءات بغضاً لتعزيز قانون حماية حقوق الملكية الفكرية. فقد أشيع عام 1998م، أن أربعة عشر متهمًا على الأقل قد حكم عليهم بالإعدام بسبب إنتاجهم سلعًا مزيفة. وهكذا نجد أن ثمة مشاكل أخلاقية خطيرة قد ترتبت على استحداث قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، سعيًا للاستجابة إلى مطالب الشركات الأمريكية.

نظرًا لفشل تلك السياسات والأساليب الخرقاء التي اعتمدها الغرب حتى الآن (ويبدو أن فشلها سوف يستمر في المستقبل) لإقناع الصينيين بتبني نظامنا الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية وتطبيقه، نحسب أن الوقت قد حان لكي نعيد تقييم نموذجنا ونبحث عن أسلوب بديل للتعامل مع الدول النامية.

صحيح.. جاءت اتفاقية عام 1994م، لتبقى حتى تحدث قائمة الأهداف الجائرة ضد الشعوب النامية ردة فعل مفاجئة، قد تؤدي إلى مظاهرة عارمة تفضي لإعادة المفاوضات من جديد، إذ تعد مظاهر الاحتجاج في سياتل وغيرها من مدن العالم ضد العولمة، خير شاهد على سخط الناس العاديين وامتعاضهم من السماح للشركات العملاقة بتحديد جدول الأعمال. فعلى الرغم من التأثير السياسي للشركات الطبية المتعددة الجنسيات العملاقة، إلا أن الضجة المستمرة حول أدوية مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيديز) لا بد لها أن تدل أيضًا على أن مضاعفة الأرباح إلى أقصى حد ممكن، التي تعودنا نحن هنا في الغرب قبولها، قد لا تكون «الحقيقة الوحيدة».

## تطور الرؤية الأمريكية تجاه حقوق الملكية الفكرية - البندول يتأرجح عائداً إلى الخلف:

لا تقتصر هذه النزعة على الدول النامية وحدها. إذ ازدادت أعداد الأمريكيين الذين تضاعف غضبهم وامتعضهم من القوى الاحتكارية التي عمدت لاستغلال ذريعة حماية حقوق الملكية الفكرية لتحقيق مآربها التجارية. ولن تفلح صناعة الموسيقى، مع ما حققته من نجاح على برنامج نابستر (Nap-ster) عبر جهود جمعية صناعة التسجيل الأمريكية، في التصدي لأشكال المشاركات الأخرى. وفي الحقيقة، نجد أنه من السخرية بمكان أن نلاحظ أنه بعد الخامس عشر من مارس عام 2001م، وصدور الأمر بتوجيه نابستر (Nap-ster) لقطع الطريق أمام المستخدمين حتى لا يتشاركوا أغاني محفوظة حقوق النشر، وأصل مؤشر بيع مجموعات الأغاني (الألبوم) انحداره. وأكثر من ذلك: انضم اليوم بعض العلماء الرواد في مجال حقوق الملكية الفكرية مثل ستانفورد ليو (Standford Law) وهو أستاذ جامعي، ولورنس لسنق (Lawrence Lessing) العالم التقني الثقة، إلى سجل المعارضين لزيادة استغلال قوانين حقوق الملكية الفكرية التعسفية. وذهب لسنق (Lessing) بعيداً ليقول في إحدى خطبه الرئيسية في مؤتمر نظمه برنامج (Linux World) في أثناء معرضه: ”لقد تحول اليوم قانون النشر والتأليف وبراءة الاختراع، الذي قصد به حماية الابتكار ظاهرياً، إلى أدوات في أيدي الشركات العملاقة، تستغلها للمحافظة على سيطرتها وهيمنتها“.

### ما العمل إذن؟

بعض الاقتراحات حول كيفية تشجيع الامتثال لتلك القوانين على المدى البعيد:

ليس ثمة شك في أن الحقيقة التي مفادها بأن معظم الصينيين، وربما قادتهم أيضاً، لا يدركون حتى الآن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، مثل

إدراكهم حقيقة عدم أهمية مثل ذلك الأمر للصين. في الحقيقة، ثمة بعض أصوات داخل الصين ذاتها تناشدها سرعة تبني نظام حماية حقوق الملكية الغربي حتى تستطيع تحفيز تطورها في مجالي العلوم والتقنية. وقد أثير جدل كثير حول هذا الأمر، خلص إلى أهمية ضرورة تبني الصين نظاماً ناجحاً وقابلاً للصمود، يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، فمن دونه، لن تستطيع الشركات الصينية الناشئة حماية حقوقها الفكرية، وربما عانت بسبب هذا أكثر مما قد تتعرض له الشركات الأمريكية من معاناة.

السؤال إذن، ليس إذا ما كانت الصين في حاجة إلى قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، بل: كيف يمكن إقناع الصين ومساعدتها لكي تتبنى بسرعة نظاماً لحماية حقوق الملكية الفكرية يحظى بقبول واسع والتزام جاد؟ فأنشد، وأنشد فقط، سوف نبدأ في رؤية بداية انحسار القرصنة في الصين لصالح الشركات الأمريكية والشركات الصينية معاً التي تهدف إلى الإبداع والابتكار والمنافسة الشريفة في ظل سوق حرة لا تخضع لأي نوع من التسييس أو الابتزاز.

وقد قدم بيتر يو (Peter Yu) عدة اقتراحات تستطيع أمريكا من خلالها مساعدة الصين لكي تتحول من قرصان إلى شريك. وقد جاء ضمن توصياته:

- 1 - تخلي أمريكا عن سياستها التعسفية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
- 2 - تعزيز فهم أفضل للصين لدى المواطنين الأمريكي عن طريق عقد مؤتمرات مشتركة، إجراء أبحاث، برامج ثقافية تعريفية وما شابه ذلك.
- 3 - إقناع القادة الصينيين بما يمكن أن تجنيه بلادهم من فوائد من خلال تبنيها حماية حقوق الملكية الفكرية.
- 4 - تشجيع صناعة حقوق ملكية فكرية صينية محلية.
- 5 - تعزيز حماية الحقوق الفردية وتقوية نظام القانون في الصين.
- 6 - تثقيف الشعب الصيني بمعنى حقوق الملكية الفكرية.

- 7 - التحلي بالصبر تجاه الصين في أثناء الفترة الانتقالية.
- 8 - مساعدة الصين لكي تتمكن من إصلاح قوانينها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية.
- 9 - تطوير نظام حماية عالمية جديد لحقوق الملكية الفكرية، يكون منسجماً ومتناغماً مع مصالح الجميع.

مع أن اقتراحات بيتر يو (Peter Yu) وتوصياته شاملة، واسعة الإدراك، عميقة وربما موهلة في المثالية، إلا أنها لم تؤخذ على محمل الجد. وفي الواقع، إن كانت الولايات الأمريكية المتحدة راغبة حقاً في احترام الشعب الصيني ومنظمات حماية حقوق الملكية الفكرية، فعليها أن تكون منصفة ومنطقية. وأنبذ، لا بد لها من مراجعة النزعة العدوانية الأحادية الجانب والتفاق للذين يشكلان جزءاً أساساً من نظامها المعتمد لحماية حقوق الملكية الفكرية، كما هو الحال فيما يتعلق باتفاقية عام 1994م، لا بد لأمريكا إذن أن تعيد النظر في هذا الجانب بكل جد واهتمام. فكما تؤكد لنا دراسات علم النفس بوضوح لا لبس فيه، لا بد أن يقتنع الشعب الصيني والحكومة الصينية بأن نظام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الذي فرضه الغرب أخلاقي وشرعي - وتمثل فيه الأمانة والاستقامة والعدل والإنصاف جوانب كبيرة - لكي يحظى بقبولهم وتأييدهم ومن ثم طاعتهم وإذعانهم له.

يشكل السماح للصين بتحقيق تطورها الاقتصادي أهم جزء في قضية العدل والإنصاف. فعلى الولايات الأمريكية المتحدة احترام سيادة الصين واستقلالها ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، التقنية والثقافية. ولا بد لها من التخلي عن الشطط في المطالب، وإصرارها على أن الامتثال لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية يعد حقاً لها على الصين، أهم بكثير من تقدم الأخيرة وتميبتها.

إن رأى الصينيون في استغلال الأمريكيين حقوق الملكية الفكرية ذريعة يحاولون عن طريقها وضع العصي في عجلة نمو الصين، أنشد ستفشل كل التهديدات، مهما تعاضمت، ومحاولة الإكراه والعقوبات التجارية وغيرهما من الوسائل، في الحيلولة دون القرصنة الصينية.

### كيف يمكن تفعيل اتفاقية عام 1994م في المدى القريب؟

على الرغم مما يؤكد بعض العلماء والمعلقين من ضرورة تخلي الغرب عن سياسة القسر والإكراه التي تنطوي عليها اتفاقية عام 1994م، أو تبني نظام حقوق ملكية عالمي جديد يكون أكثر انسجاماً ومواءمة واحتراماً لمصالح الجميع، على الرغم من هذا كله، إلا أنه يبدو من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، على الدول المتقدمة التنازل عما تحققه من أرباح طائلة في ظل استجابتها لمطالب الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات. وعليه، فالشيء الوحيد الحقيقي الذي ينتظر من الدول النامية كالصين، هو أن تتعلم كيفية السباحة في خضم ما تفرضه اتفاقية 1994م من قيود.

### الاستراتيجية التنافسية في ظل معاهدة 1994م؛

اقترح البروفيسور جيروم هـ. ريشمان (Jerome H. Reichman) استراتيجية مؤيدة للنزعة التنافسية للمساعدة على تنفيذ اتفاقية عام 1994م، على الرغم من معارضة الدول المتقدمة. إذ لم يكن يرى ثمة ضامن لالتزام الدول على مستوى العالم ببنود الاتفاقية؛ لأن احتمال إذعان كل دولة للاتفاقية يتوقف على مدى مواءمة تلك الشروط لسياساتها الوطنية. ويؤكد وجهة نظره من خلال إيمانه بما ينطوي عليه الامتثال للاتفاقية من فوائد جمة، ولا سيما في ضوء تنامي رغبة الدول المتقدمة في تبني سياسات صناعية لا تعتمد مبدأ المنافسة، مع الحرص الشديد على تأمين الحماية كردة فعل تجاه ما تتوقع

تحقيقه من نمو اقتصادي سريع في العالم الثالث. وتشتمل تلك الإستراتيجية على:

- 1 - التوفيق بين أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية الحالية والأهداف التنموية الوطنية.
- 2 - استخدام قانون المنافسة لكبح جماح سوء استغلال قوة السوق.
- 3 - صياغة نظام حماية حقوق فكرية يكون قادرًا على تحفيز روح الابتكار والإبداع المحلية.
- 4 - مقاومة رغبة التحول لنظام عالمي متشدد لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- 5 - ترسيخ التجهيزات الأساسية الوطنية لتحقيق المكاسب ونشر المعرفة العلمية والتقنية.

### الخلاصة :

عَلَّمَنَا التاريخ أنه مع تطور الولايات الأمريكية المتحدة، اليابان وتايوان اقتصاديًا، سياسيًا واجتماعيًا، بدأت مشاكل القرصنة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تختفي تدريجيًا. فقد علمتنا الخمسة عشرة سنة الماضية أن للصين خلفية ثقافية، اجتماعية، تقنية وسياسية مميزة، لا يمكن تجاوزها بتلك السهولة من خلال سياسة الإكراه التي تعتمدها أمريكا بذريعة قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. كما تعلمنا الدراسات النفسية أن الناس حيثما كانوا، ليس في الصين وحدها، سوف يلتزمون بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية التي يمكن تبريرها أخلاقياً وقبول إجراءاتها شرعياً، كما علمتنا الحقيقة أيضاً أنه سوف يكون للإجراءات التي تتبعها الولايات الأمريكية المتحدة آثار ضمنية غاية في الأهمية، ما إذا كانت الصين سوف تصبح شريكاً حقيقياً أو مشاركاً ممانعاً (تعبير ملطف للقرصنة) ومدى السرعة التي يمكن أن يتم بها هذا أو ذاك في ظل قانون حماية الملكية الفكرية العالمي الجديد بموجب اتفاقية عام 1994م.

إذن، والحال كذلك، فمن الأهمية بمكان أن نبحث عن آلية تنافسية يمكن للصين أن تشارك فيها بفعالية. فبفضل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، اصطادت الصين عصفورين بحجر واحد: ما تجنيه من فوائد جمة من بيئة أعمال أكثر ميلاً للنزعة التنافسية وأيضاً مما تفرضه تلك البيئة من التزامات على جميع الأعضاء، إذ تؤدي المنافسة إلى انتعاش الصناعات التي تتدرج من صناعة السيارات إلى الاتصالات فأجهزة الحاسب الآلي، بسبب تخفيض الضرائب المفروضة على الاستيراد وتخفيف حدة القيود والضوابط التي تعوقه.

ولكي تستطيع الولايات الأمريكية المتحدة تعزيز أهدافها من قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، فمن المهم جداً لنا أن نتبنى طريقة مدروسة بعناية وتؤددة تكون مفعمة بروح التعاون تجاه هذه القضية. ومن جانب آخر، لا بد من استخدام طريقة ثنائية لإقناع القادة الصينيين على مختلف المستويات والمستهلكين لاستحضار أهمية مفهوم حقوق الملكية الفكرية كلما أرادوا شراء احتياجاتهم، فالإمعان في استخدام طريقة «مجرب وموثوق» القديمة، في ظل أساليب الإكراه عديمة الجدوى، التهديدات والنقد الهدام، لن يساعد على تسريع تبني الصين قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية.

أخيراً: كما سبق أن أسلفنا، استغرق الأمر سنوات قبل أن تتمكن الولايات الأمريكية المتحدة، اليابان وتايوان دولاً متقدمة من تبني قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل جدي لتصبح جزءاً مكوناً لنسيجها الاجتماعي والتجاري. إذن، لا بد لنا أن نكون عمليين في توقعاتنا لكي تتوق الصين في وقت الاستحقاق، عندما يتطور اقتصادها، وضعها الاجتماعي المرتقب، دستورها القانوني وتقدمها التقني إلى مستويات عالية، تتوق بشدة للدفاع عن شرعية قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وتنافح عنها بكل ما تملك من عزم وقوة.

لقد ناقشنا في هذا الفصل مشكلة حقوق الملكية الفكرية على مستوى وضع السياسة العليا. الأمر الذي يوفر لنا السياق الحاسم للفصل القادم، حيث وفرنا فيه نصيحة محددة للمديرين ليدركوا كيفية:

1 - مناقشة موضوعات حقوق الملكية الفكرية مع العملاء الصينيين بطريقة فعالة.

2 - معالجة مشاكل الانتهاكات بما فيها الملاحظات والتعليقات والانتقادات على المستويين: الوقاية والعلاج.



## الهوامش:

- 1 - اعتمدت الكتب والموضوعات التالية مراجع أساسية في توضيح هذا الفصل:  
ويليام ألفورد (William Alford)، (To Steal a Book.. Is an Elegant Of-)، (fense M. Blakeney) (Trade - Related Aspects of Intellectual property Rights) وهو عبارة عن دليل موجز لاتفاقية عام 1994م (لندن: سويت وماكسويل، 1996م)، روبرت بوريل (Robert Burrell) ”حالة لدراسة الاستبداد الثقافي: ذريعة فرض حقوق الملكية الفكرية على الصين“ حسبما جاء في كتاب ليونيل بنتلي (Lionel Bently) وسبيروس م. مانياتيز (Spy-ros M. Maniatis) بعنوان (Perspectives on Intellectual Property Series) الجزء الرابع (لندن: كلية الملكة ماريا وويستفليد، جامعة لندن، 1998م)، كونفوشيوس، مختارات كونفوشيوسية (نيويورك: 1951، Square \$ Series، م)، جازون ديدرتش (Jason Dedrich) وكين كريم (Ken Kraemer) (Asia's Computer Challenge) (نيويورك: مطابع جامعة أوكسفورد، 1998م)، جون كنج فيربنك (John King Fairbank) وميرل قولدمان (Merle Gold-) (China: A New History)، (man) (كيمبردج، ولاية ماساشوستس: مطابع بيلكناب، 2006م)، بيتر فتق (Peter Feng)، (Intellectual Property in Chi-na) (هونغ كونغ: سويت وماكسويل آسيا 1997م)، إيرنست فيليب قولدسميت (Ernst Philip Goldschmidt)، (Medieval Texts and Their First Appearance in Print) (لندن: مطابع جامعة أكسفورد، 1940م)، إمانويل شنق-يوه (Immanuel Chung - yueh Hseu)، (The Rise of Modern China) (نيويورك: مطابع جامعة أوكسفورد، 2000م)، ديفيد ج. جيرمي (David J. Jeremy) (Transatlantic Industrial Revolution: The Diffusion

(of Textile Technologies between Britain and America, 1790–1830  
 J.H. Reichman) (From) ريشمان (1978م)، ج.ه. ريشمان (1978م)  
 Free Riders to Fair Followers: Global Competition under the TRIPS  
 Agreement (نيويورك: N.Y.U.J.: القانون العالمي للسياسات، نوفمبر  
 1997م)، سوزان ك. سيل (Private power, public law: ) (Susan K. Sell)  
 (The Globalization of Intellectual property Rights المملكة المتحدة،  
 مطابع جامعة كيمبردج، 2003م)، كريستوفر مي (Christopher  
 May) (Intellectual property Rights: ) (Susan K. Sell) وسوزان ك. سيل  
 (A Critical History (بولدر: كولورادو: لين رينرس، ناشرون، 2006م)،  
 سوزان ك. سيل (Power and Ideas: North – South Pol-) (Susan k. Sell)  
 (itics of Intellectual Property and Antitrust المملكة المتحدة:  
 مطابع جامعة كيمبردج 2003م)، ي. ألان لند (E. Alan Lind) وطوم ر.  
 تيلر (The Social Psychology of procedural Justice) (Tom R. Tyler)  
 (نيويورك: بلينم، 1988م)، طوم ر. تيلر (Tom R. Tyler) (مؤلف) (Social  
 Justice in a Diverse Society (بولدر كولورادو: مطابع وستفيو، 1997م)،  
 إليزابيث أفوف (Intellectual property and US Re-) (Elizabeth Uphoff)  
 (lations with Indonesia, Malaysia, Singapore and Thailand (إثيكا:  
 دراسة أعدتها جامعة كورنيل، 1991م)، بيتر ك. يو (Peter K. Yu) (Intel-  
 lectual Property and Information Weath (نيويورك: بريقر، 2006م)،  
 بيتر ك. يو (The Second Coming of Intellectual Proper-) (Peter K. Yu)  
 (ty Rights in China (نيويورك: مدرسة كاردوزو القانونية، جامعة يوشيفا،  
 نوفمبر 2002م).

